



HUMAN
RIGHTS
WATCH

تونس

ثمن الإستقلالية

إسكات النقابات العمالية والطلابية في تونس

ثمن الإستقلالية

إسكات النقابات العمالية والطلّابية في تونس

رغم أن النقابات تلعب دوراً حاسماً في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تونس، لا تزال السلطات التونسية تُخضع النقابات هذه إلى نظام سيطرة وتضييق، وذلك من خلال التدخل في عملهم واضطهاد أعضاء النقابات المعارضين لسياسات الحكومة وحرمانهم من الصفة القانونية. حتى النقابات المعترف بها قانونياً تواجه تدخلات من قبل الحكومة في شؤونهم.

في هذا التقرير، توثق هيومن رايتس ووتش الأساليب التي تستخدمها السلطات التونسية في قمع المعارضة داخل نقابات العمل والصحافة والطلّبة. من هذه الأساليب ضغط الحكومة التونسية وحلفائها على الصحفيين وخرق القوانين الداخلية للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، مما أدى إلى إسقاط قيادة الاتحاد المستقلة والاستعاضة عنها بمجلس تنفيذي يتألف بالكامل من حلفاء الحكومة. كما يشكل الاتحاد العام لطلّبة تونس هدفاً آخر للحكومة التونسية، فقد قامت باعتقال عشرات من أعضاء الاتحاد وحجزهم بشكل تعسفي وادعى الكثير منهم بأنهم تعرضوا للتعذيب في فترة الحجز وأقيمت محاكمات جائرة وصدرت أحكام فيها على العديد منهم بالتهمة بالتعدي على القانون دون وجود أي أدلة تثبت ذلك وذلك لممارستهم حقهم في حرية التجمع والتظاهر والعمل النقابي.

يحث تقرير ثمن الاستقلالية: إسكات النقابات العمالية والطلّابية في تونس الحكومة التونسية على السماح لمواطنيها تكوين النقابات والعمل بدون تدخل الحكومة كما يضمن الدستور التونسي ومجلة العمل. كما يدعو التقرير المجتمع الدولي، خصوصاً الاتحاد الأوروبي، إلى ضمان احترام تونس حق المواطنين في حرية التجمع والتعبير وفقاً للقانون الدولي.

في شباط/فبراير 2009، اضرب خمسة طلاب تونسيون عن الطعام لمدة 59 يوم في مقر اتحاد الطلبة في تونس احتجاجاً على طردهم من الجامعة بسبب نشاطهم النقابي، لكن السلطات تجاهلت مطالبهم.

(من اليسار إلى اليمين) محمد بوعلاق، علي بوزوزية، الشاذلي الكريمي توفيق اللواتي.

© 2009 فتحي بلعيد/ إ.ف.ب/ غيتي إيماجز

